

توجه الجزائر إلى المهن الخضراء بين النص القانوني والواقع Algeria's orientation to green jobs between legal text and reality

مراد بوطبة

أحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية - بoudouaou-
مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة

m.boutebba@univ-boumerdes.dz

حادة حاجي

أحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية - بoudouaou-
مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة

h.hadji@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/02؛ تاريخ القبول: 2025/06/06 ؛ تاريخ النشر: سبتمبر 2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير المشكلات البيئية على التشغيل خاصة في الدول المنتجة للطاقة التي تواجه البطالة، مما يضيف أعباء على عملية خلق فرص العمل والمهن الخضراء في الجزائر، من خلال تحليل التشريعات الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك تقييم مدى مساندة سياسات دعم الاستثمارات الخضراء لخلق المهن الخضراء، خاصة أن التوظيف الأخضر أصبح أولوية قصوى في كل دول العالم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال العمل اللائق والمهن الخضراء.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التشريعات البيئية تزال غير كافية لتحقيق متطلبات الانتقال إلى المهن الخضراء.

الكلمات المفتاحية: المهن الخضراء؛ الاقتصاد الأخضر؛ وظيفة لائقة؛ التوظيف الأخضر؛ التنمية المستدامة.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of environmental problems on employment especially in energy-producing countries facing unemployment, which adds burdens to the process of job creation and green jobs in Algeria, By analyzing legislation supportive of sustainable development, as well as assessing the extent to which green investment support policies support the creation of green jobs, In particular, green employment has become a top priority in all countries of the world for sustainable development through decent work and green jobs.

This study concluded that environmental legislation was still insufficient to meet the requirements for transition to green jobs.

Keywords : Green jobs; Green economy; decent job; Green employment; Sustainable development.

اسم ولقب المؤلف المرسل: حادة حاجي

مقدمة:

تشكل التغيرات البيئية أولوية عالمية تؤثر على التشغيل خاصة في الدول التي تعتمد على الطاقة التقليدية، والتي تتأثر بهذا البعد سواء على مستوى مساهمتها في إنتاج النفط العالمي؛ أو على مستوى طبيعة أنماط الاستهلاك والإنتاج وهيكل التوظيف داخلها. خاصة أن الدول التي تعتمد على الطاقة التقليدية تواجه بطالة عالية، مما يدفع إلى اعتماد التوجهات الخضراء ودعم الاستثمارات الخضراء. من خلال الوظائف الخضراء التي تمثل الوسيلة الفعالة لتحقيق العمل اللائق، ذلك أنها تساهم في خلق فرص عمل مختلفة نتيجة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال دعم الاستثمارات الخضراء مما يخفف البطالة؛ غير أن الأعباء التي تواجهها الدول تكمن في تبني سياسات تشجع الشركات على الانتقال لذلك النمط من الاستثمار والتشغيل.

ركزت هذه الدراسة على تأثير الاستثمارات الخضراء على خلق الوظائف الخضراء التي تساهم في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على التشريع الجزائري، بالاعتماد على عدد من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، خاصة مع محدودية الدراسات التي تناولت موضوع الوظائف الخضراء وتحديد الجوانب القانوني ومساهمتها في دعم الاستثمارات الخضراء

وخلق المهن الخضراء، كما أنها دراسة تحليلية لأهم التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة التي تساهم في خلق الوظائف الخضراء، ودعم الاتجاهات الخضراء. تكمن أهمية هذه الدراسة في دور المهن الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة خاصة أن المهن الخضراء من الموضوعات المهمة حيث يمثل توفر الوظائف الخضراء أحد أهم التحديات الحالية، بالنظر إلى الاتجاهات الخضراء الجديدة التي تهدف إلى خلق وظائف خضراء تساعد على التصدي لمشاكل البطالة، وبالتالي القضاء على ظاهرة الحرمان، والتي تمثل أهم أهداف التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الوظائف الخضراء في الجزائر، بما في ذلك الوظائف في القطاع غير الرسمي، وتقييم تشريعات حماية البيئة في الجزائر، ومدى دعمها لأبعاد الاستدامة، وهو ما يسمح باستنتاج إمكانيات التنسيق بين الحد من البطالة والتحول نحو خلق المزيد من الوظائف الخضراء والمستدامة في الجزائر. وبناء اقتصاد قائم على أساس هياكل إنتاجية أكثر استدامة أو اقتصاد منخفض الكربون، وذلك لتحقيق تخفيض كلفة الانتقال نحو اقتصاد الأخضر.

ولفهم دور الاستثمارات الخضراء في خلق المهن الخضراء نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة المشرع الجزائري في توفير آليات قانونية فعالة لتجسيد الوظائف الخضراء؟ لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل القوانين التي تدعم الاستثمارات الخضراء، و دورها في خلق المهن الخضراء.

الدراسات السابقة:

-دراسة بلعرج محمد أمين، الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق، منشورة في مجلة قانون العمل والتشغيل، عالجت الدراسة تأثير الوظائف الخضراء في خلق فرص العمل الخضراء، ودورها في تعزيز العمل اللائق، وكذلك مساهمة الوظائف الخضراء في توفير فرص عمل لائقة وسليمة وأمنة وخلق فرص عمل عديدة، مما يساهم في تخفيض نسب البطالة والقضاء على ظاهرة الحرمان في العالم وخاصة في الدول النامية. وذلك من خلال تبني سياسات تقوم على الاقتصاد الأخضر الذي بدوره يساهم في خلق الوظائف الخضراء.

-دراسة طويريش عبد المالك و بن لحرش لبنى، الوظائف الخضراء: ثمرة التطبيق السليم لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، منشورة في مجلة قانون العمل والتشغيل، عالجت الدراسة دور تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية في خلق الوظائف الخضراء نتيجة التفاعل بين أبعادها انطلاقاً من العمل اللائق للوصول إلى مفهوم الوظائف الخضراء لترسيخها في ثقافة المؤسسات. وكذلك دور الوظائف الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة.

-دراسة حازم سعيدة، الوظائف الخضراء في الاتحاد الأوروبي بالإشارة إلى مجموعة تجارب، منشورة في مجلة اقتصاد المال والأعمال، عالجت الدراسة أهمية الوظائف الخضراء وواقع التوظيف الأخضر في الدول الأوروبية من خلال الإشارة إلى مجالات العمل الخضراء. وكذلك قدمت مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال في مختلف الدول الأوروبية.

لمعالجة الإشكالية تم الاعتماد على الخطة الآتية:

1- علاقة الوظائف الخضراء بالتنمية المستدامة

1-1 مفهوم الوظائف الخضراء

1-2 دور الوظائف الخضراء في ضمان معايير العمل الدولية

2- تجارب عالمية في خلق الوظائف الخضراء

1-2 تجارب دولية في خلق الوظائف الخضراء

2-2 تجارب الجزائر في خلق الوظائف الخضراء

1- علاقة الوظائف الخضراء بالتنمية المستدامة

تعد الوظائف الخضراء إحدى مقاربات الاقتصاد الأخضر وهي مبادرة أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتصدي للأزمات المالية العالمية المتعددة ومراعاة مختلف الجوانب الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استحداث وظائف خضراء تهدف إلى التخفيض من استهلاك الطاقة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

1-1 مفهوم الوظائف الخضراء

تساهم الوظائف الخضراء في توفير فرص عمل مستدامة في قطاعات تسهم في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، من خلال دعم التنمية الاقتصادية وحماية البيئة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

1-1-1 تعريف الوظائف الخضراء

تعرف منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء على أنها: "وظائف مستدامة، أو عمل لائق يتضمن عمل من أن شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الاقتصادية وخفضها إلى مستويات تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها".¹ يلاحظ أن هذا التعريف واسع ذلك أنه يقدم صورة عامة عن الوظائف الخضراء، حيث يقدم أساسا جيدا لمفهوم الوظائف الخضراء. كما يوضح أنها تساهم في تعزيز العمل اللائق من خلال توفير فرص عمل تساهم في التنمية المستدامة والحفاظ على جودة البيئة، ولكنه غير دقيق حيث لم يحدد المعايير التي تجعل الوظيفة خضراء. ولم يشر إلى تأثير هذه الوظائف على البيئة بشكل دقيق. ويشمل هذا التعريف مجموعة من القطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات، غير أنه لا يشمل كل القطاعات أو الأنشطة التي تساهم في التنمية المستدامة. كما ركز هذا التعريف على الأبعاد البيئية والاقتصادية، وأغفل الأبعاد الاجتماعية التي تلعب دورا هاما في تحقيق الوظائف الخضراء. حيث لا يتضمن أهمية تأهيل الأفراد وتدريبهم على المهارات اللازمة في الوظائف الخضراء. كما لم يتم الإشارة إلى تأثير هذه الوظائف على تحسين مستوى المعيشة.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوظائف الخضراء على أنها: "العمل في الزراعة والتصنيع والبحث والتطوير والأنشطة الإدارية والخدمات، التي تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على جودة البيئة أو استعادتها على وجه التحديد، ولكن ليس على سبيل الحصر، وهذا يشمل الوظائف التي

تساعد على حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتخفيض استهلاك الطاقة والمواد واستهلاك المياه من خلال استراتيجيات عالية الكفاءة، وإرساء اقتصاد خال من الكربون يعمل على تجنب إنتاج جميع أشكال النفايات".² يلاحظ أن هذا التعريف يتميز بالشمولية، ذلك أنه يشمل مختلف الأنشطة والقطاعات التي تساهم في حماية البيئة وتحسين جودة العمل. ويتضمن مجالات متنوعة للوظائف الخضراء منها الزراعة، الصناعة، والخدمات. كما يبرز دور الوظائف الخضراء في حماية البيئة. ولكن هذا التعريف غير دقيق ذلك أنه لم يشر إلى كيفية معرفة فعالية الوظائف الخضراء وتأثيرها الفعلي على البيئة والاقتصاد، كما أنه لم يوضح المعايير التي المعايير التي تجعل الوظيفة خضراء. وقد ركز هذا التعريف أساسا على الأنشطة التي تقلل من آثار التغيرات المناخية، ولكنه تجاهل بعض الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه الوظائف ومنها كيفية تأثيرها على فرص العمل المتاحة.

وتعرف على أنها: "أي وظيفة لائقة تساهم في الحفاظ على البيئة أو استرجاعها، سواء تعلق الأمر بقطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة، والوظائف الخضراء من شأنها خفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وكذلك تقلل من انبعاثات الغازات السامة، وتساهم في حماية النظم الإيكولوجية واسترجاعها، وتمكن المنشآت والمجتمعات من التكيف مع التغيرات المناخية".³ يلاحظ أن هذا التعريف يقدم نظرة شاملة ومتكاملة للوظائف الخضراء، مما يبرز دورها الحيوي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ذلك أنه يشير بدقة إلى الأبعاد المختلفة للوظائف الخضراء وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة. ويتبين من هذا التعريف أن الوظائف الخضراء لا تقتصر على قطاعات معينة، بل تشمل الزراعة والصناعة والخدمات. بالإضافة إلى أهمية الوظائف الخضراء في بناء مجتمعات مرنة وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. ويبرز هذا التعريف كيفية تحقيق العمل اللائق من خلال خلق فرص العمل المستدامة في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي تهدف إلى خفض التأثيرات البيئية. ولكن هذا التعريف لم يشر إلى أهمية تكوين العمال وتأهيلهم للعمل في مجال الوظائف الخضراء، وذلك لضمان الالتزام بمعايير العمل اللائق في تحقيق التنمية المستدامة. كما تجاهل هذا التعريف أهمية الشراكات بين القطاعات المختلفة العامة والخاصة، لتحقيق التنمية المستدامة.

مما سبق يتبين أن الوظائف الخضراء تعد الطريقة المثلى لأنها يمكن أن توفر إنتاجا لا يضر بالبيئة، وكذلك توفير الأرباح للمساهمين، وعملا لائقا للعمال، مما يدفع الأنشطة الاقتصادية إلى

تحقيق هذه الأهداف، ويتم هذا التفاعل من خلال الاقتصاد الأخضر الذي يستوعب هذه العلاقة، ويحولها تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁴.

2-1-1 قطاعات الوظائف الخضراء

تختلف القطاعات التي تساهم في خلق الوظائف الخضراء، ذلك أنه يتم تعريف الوظائف الخضراء بطرق مختلفة، كما أن هناك تناقضات كبيرة عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، المساواة، مبادئ الاستدامة؛ ومع ذلك فمن المؤكد أن الوظائف الخضراء تؤدي إلى طرق جديدة للتسيير بناء على الحاجة إلى الاعتماد على التقنيات المستقبلية ذات الكفاءة البيئية، الاستخدام الفعال للموارد، والجهود المبذولة للحد من التأثيرات السلبية على البيئة⁵. إضافة إلى ذلك تكون الوظائف الخضراء لائقة، مما يربط أهداف التنمية ببعضها البعض. ويصعب التمييز بين الوظائف الخضراء وغيرها، لذلك يجب تحليل طبيعتها. ذلك أن الوظائف الخضراء ليست فقط تلك التي تنتج سلعاً وخدمات خضراء؛ ولكن كذلك تلك التي تجعل عمليات الإنتاج أكثر اخضراراً أو تستخدم الموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة⁶. حيث يعد التوظيف الأخضر فعالاً، ويجب الاهتمام بنوعية وجودة العمل لجعل الوظائف الحالية أو المستقبلية أكثر اخضراراً⁷. كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بين الوظائف الخضراء والوظائف البيئية، والتي تتمثل في تلك الوظائف التي تعتمد على الموارد الطبيعية والبيئة في مجال استخدام المياه والأراضي والتنوع البيولوجي، وغيرها مثل العمل في مجال الزراعة، أما الوظائف الخضراء هي تلك الوظائف التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتخفيض الأثر البيئي لأية نشاطات مثل العمل في مجال الزراعة العضوية، وكفاءة الطاقة وإعادة التدوير⁸.

2-1-2 دور الوظائف الخضراء في ضمان معايير العمل الدولية

تهدف الوظائف الخضراء إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وضمان حماية حقوق العمال، فالوظائف الخضراء تأتي ضمن التشريعات التي تدعم التنمية المستدامة وقوانين العمل التي تهدف إلى ضمان حقوق العمال وتحقيق التنمية الاجتماعية. وذلك من خلال تنفيذ قوانين العمل التي تحمي العمال في الوظائف الخضراء لضمان حقوقهم وسلامتهم في بيئة العمل. كما يمكن أن تتضمن القوانين الخاصة بالبيئة إجراءات لضمان التدابير الوقائية والسلامة اللازمة للعمال في القطاعات المختلفة، منها الطاقات المتجددة وتدوير النفايات.

1-2-1 الوظائف الخضراء صورة للعمل اللائق

تعد الوظائف الخضراء صورة من صور العمل اللائق ذلك أن هذه الوظائف خضراء ولائقة، لأن العائدات من هذه الوظائف يجب أن تكون عادلة، وأن تكون هذه الوظائف منتجة وتوفر حماية اجتماعية كافية، تحترم حقوق العمال وتمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات. وبذلك يكون الهدف الأساسي للوظائف الخضراء هو العمل اللائق، الذي يساهم بشكل أساسي في التقليل من التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية، كما يعزز الاقتصاد الأخضر من خلال تغيير نوعية العمل وتحسين ظروف وشروط العمل، لأن الوظائف الخضراء ليست فقط وظائف خضراء، ولكنها لائقة وذات جودة عالية. كما أن الوظائف الخضراء تقوم على مبدأ المساواة، بالإضافة إلى مراعاة الأجر اللائق والمداحيل الكافية للعمال، ومعايير العمل وشروطه التي من شأنها أن تضمن لهم أماكن عمل خالية من انبعاثات الغازات السامة، وذلك يساهم بدوره في خلق بيئة عمل سليمة، مع مراعاة الصحة والسلامة المهنية. وكذلك احترام حقوق العمال وتمكينهم من المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال الوظائف الخضراء اللائقة، يمكن المساهمة بشكل كبير في تحسين ظروف ومعايير العمل في الدول النامية من خلال التخفيض من التأثيرات السلبية للتغيرات العالمية، وأبرزها هو انتشار عقود العمل محدودة المدة، ذلك أنه يمكن للوظائف الخضراء خلق فرص عمل مستدامة، مع تجنب عقود العمل محدودة المدة، والتوقيت الجزئي، والتعاقد من الباطن، وغيرها. وذلك لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.¹⁰

1-2-2 ضمان الوظائف الخضراء لمعايير العمل اللائق

ترتبط الوظائف الخضراء ارتباطاً وثيقاً بالتشريعات والقوانين البيئية، حيث تهدف إلى حماية البيئة وتخفيض التأثيرات البيئية من خلال تبني ممارسات تدعم حماية البيئة. ذلك أن المهن الخضراء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية. لذلك فإن العمل في الوظائف الخضراء يتطلب الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية التي تنظم هذه القطاعات.

كما تلعب الوظائف الخضراء دوراً أساسياً في تعزيز العمل اللائق من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتنمية المهارات وضمان احترام القوانين الخاصة بالعمل والبيئة. حيث تلعب الوظائف الخضراء دوراً هاماً في تعزيز التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق العمال. على سبيل المثال، في العديد من الدول، هناك قوانين تشجع على استخدام التقنيات النظيفة والمستدامة في

قطاعات الاستدامة، وذلك لتوفير فرص عمل آمنة وصحية للعمال. بالإضافة إلى ذلك تدعم هذه السياسات منح الأولوية لحقوق العمال في مجال الوظائف الخضراء، مثل الحق في العمل دون تمييز والحق في بيئة عمل آمنة وصحية. ذلك أنه يجب أن تتمتع العمالة بفرص عمل مستقرة، تضمن الحصول على أجور عادلة، وحقوق التأمين الصحي والاجتماعي. كما يجب كذلك ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل بين العمال، دون أي تمييز بسبب جنسهم. ويمكن أن يؤدي تعزيز الوظائف الخضراء إلى توفير فرص عمل للنساء ومختلف الفئات في المجتمع. وكذلك يجب توفير التدريب والتطوير المستمر للعمال في هذه الوظائف لزيادة كفاءتهم وتحسين أدائهم. بالإضافة إلى إنشاء النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية حقوق العمال في الوظائف الخضراء، فضلا عن السعي لإنفاذ القوانين التي تحمي حقوق العمال. ونتيجة لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توسيع نطاق المهن الخضراء في كل القطاعات. من خلال وضع التشريعات والسياسات القانونية التي تدعم المهن الخضراء. على سبيل المثال، يمكن للحكومات والجهات المعنية إنفاذ القوانين البيئية وتحفيز الشركات على الالتزام بحماية البيئة من خلال تقديم الحوافز المالية أو غيرها من التسهيلات. بالإضافة إلى ذلك يجب ضمان حماية حقوق العمال في هذه الوظائف، من خلال إنفاذ قوانين العمل وضمان أجور عادلة وظروف عمل آمنة. حيث تلعب الحكومات دورا مهما في تعزيز المهن الخضراء من خلال التشريعات التي تعزز التنمية المستدامة وتوجه الاستثمارات نحو القطاعات البيئية وقوانين العمل التي تحمي حقوق العمال. ومن خلال تنظيم القطاعات الخضراء وضمان تحقيق المعايير البيئية والاجتماعية، يمكن للدول تحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كما يجب على الشركات والمؤسسات الالتزام بالتشريعات البيئية وقوانين العمل لضمان توفير سلامة العمال وفرص العمل المناسبة، فضلا عن تعزيز الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنفاذ قوانين العمل والبيئة بكفاءة عالية لضمان حماية حقوق العمال. كما يجب توفير التدريب اللازم لحماية العمال والحفاظ على البيئة. كما ينبغي على الشركات والحكومات تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان تنفيذ السياسات الخضراء بفعالية وتعزيز الوظائف الخضراء.¹¹

يمكن القول أن الوظائف الخضراء تلعب دورا هاما في تعزيز العمل اللائق. ولذلك يجب العمل على دعم هذه القطاعات وتوسيع نطاقها، كما يجب وضع آليات لمراقبة وتقييم تأثير الوظائف الخضراء على حقوق العمال. هذه الآليات يمكن أن تساعد على خلق بيئة عمل آمنة. لذلك يجب

ضمان التزام الوظائف الخضراء بمعايير العمل الدولية واحترام حقوق العمال. كما يجب مراعاة الأبعاد الاجتماعية، وتوفير فرص عمل متساوية لكل الأفراد دون تمييز.

2- تجارب عالمية في خلق الوظائف الخضراء

خصصت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية العديد من الوسائل التنظيمية والمالية وكذلك المؤسسات لتيسير انتقال الاقتصاد والعمالة نحو الأنشطة الخضراء، من خلال القوانين التي تدعم استخدام التقنيات النظيفة والمستدامة في القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

1-2 تجارب دولية في خلق الوظائف الخضراء

تبنت العديد من الدول المتقدمة والنامية آليات مختلفة لتسهيل الانتقال إلى الوظائف الخضراء والتي يمكن أن تكون بمثابة دليل إرشادي لغيرها من الدول، مثل توفير الدعم اللازم للمشاريع أو اعتماد سياسات وقوانين لتعزيز الوظائف الخضراء.

1-1-2 تجربة الصين

تحتل الصين مكانة رائدة في العالم في ترقية الطاقات المتجددة من خلال مجموعة من السياسات والقوانين. 12 منها قانون الطاقة المتجددة وهو أهم القوانين لتعزيز ترقية الطاقات المتجددة. 13 فضلا عن ذلك هناك قوانين أخرى تسهم في تعزيز الطاقات المتجددة، منها قوانين حماية البيئة، وقانون الكهرباء الذي يدعم توليد الكهرباء بالاعتماد على موارد الطاقة المتجددة. 14 فضلا عن ذلك وضعت الصين مجموعة من المخططات المتوسطة والطويلة الأجل الخاصة بالمبادئ التوجيهية والأهداف لتعزيز الطاقات المتجددة. هذه المخططات لها مراكز خاصة في قانون وسياسات الطاقة المتجددة. 15 وبفضل قوانين وسياسات الطاقة المتجددة دخلت تنمية الطاقة المتجددة في الصين مراحل سريعة وعلى نطاق واسع؛ وقد حققت القدرات والتقنيات الصناعية إنجازات ملحوظة. 16 وقد تصدرت الصين العالم في إنتاج الطاقة المتجددة، حيث بلغت سنة 2020 نسبة 27.4٪.

كما تم اتخاذ تدابير الانتقال إلى الطاقة الخضراء سنة 2022 لتحسين آلية تداولها والتي تدعم أولوية استخدام الطاقة المتجددة. 17 ومن خلال تنفيذ مخطط سنة 2022 لتعزيز الجودة العالية تشير تنمية الطاقة المتجددة بشكل واضح إلى أنه من الضروري تحسين السياسات المالية لدعم ترقية الطاقات المتجددة، وتمويل المنتجات الخضراء. 18

بالنسبة للعمالة في الطاقات المتجددة في الصين فقد بلغت 3880 سنة 2017، 19 وتواصل الصين الاحتفاظ بأكثر عدد من العاملين، حيث يمثلون 43٪ من إجمالي العالم، ذلك أن عدد العاملين ارتفع بين سنة 2016 و 2017، بنسبة نمو 05٪، ويعود ذلك إلى التوسع المستمر في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية. 20 وقد حازت الصين على معظم الوظائف في مجال الطاقات المتجددة حيث بلغ عددها 4732 وظيفة سنة 2020. 21

مما سبق يمكن القول أن قوانين الطاقات المتجددة في الصين تساهم بشكل فعال في خلق الوظائف الخضراء من خلال تحفيز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتوفير الحوافز اللازمة لتشجيع الشركات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات في الطاقة المتجددة تساهم في توفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة. ولذلك فإن الوظائف الخضراء تلعب دوراً حيوياً في حماية البيئة، كما تساهم في تعزيز العمل اللائق وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في قطاع الطاقات المتجددة.

بالنسبة للقطاع الزراعي فإنه يحظى بنفس الاهتمام الذي يتمتع به القطاع الصناعي، حيث تريد السلطات الصينية السيطرة على الهجرة إلى المدن وتسيير نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، حيث وضعت الحكومة مخططات تعزز أولوية دعم المنتجات الزراعية ودخل المزارعين، مما أدى إلى تحرير سريع للإنتاج الزراعي وزيادة كبيرة في دخل المزارعين. كما تمثل الأراضي المزروعة ظاهرة ناشئة عن الإصلاحات الاقتصادية. وقد أصدرت الحكومة قانوناً لخفض الضرائب على المزارعين، كما ارتفع متوسط دخل الأسر في الصين خلال 10 سنوات وكذلك ارتفع مستوى معيشة العمالة، ومتوسط دخل الأسر الصينية بين سنة 2002 و 2012. 22

يمكن القول أن الوظائف الخضراء في الزراعة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة، وتساهم في تعزيز العمل اللائق وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين في الصين. ذلك أن القوانين التي تدعم الاستثمارات في الزراعة تساهم في توفير فرص العمل اللائق من خلال خلق فرص عمل جديدة في مجالات مختلفة مثل الزراعة العضوية وإدارة الموارد الطبيعية؛ ولا تؤدي هذه الوظائف إلى زيادة الدخل فقط، بل تساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

2-1-2 تجربة الإمارات

تصدرت الإمارات إقليمياً في مجال المباني الخضراء، حيث تم إنشاء مجموعة من المدن

المستدامة. كما تعد المدينة المستدامة في "دبي" الأشهر من نوعها وهي من أهم المشاريع العقارية التي تم إنشاؤها بأعلى معايير الاستدامة وفقاً لرؤية "دبي" سنة 2021 القائمة على المباني الخضراء. وتهدف المباني الخضراء إلى توفير السلامة المهنية وتوفير مصادر الطاقة، كما أن المكافآت المالية للعمال التي يتحصلون عليها خلال كل شهر، تمثل الجزء الأوفر من ميزانية الشركات. 23 وكذلك تساهم المباني الخضراء في زيادة إنتاجية العمال وتوفير السلامة المهنية، ذلك أن 85٪ من ميزانية تكلفة التشغيل تعود لأجور العمال، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. 24

كما أن الصلاحيات المخولة لمركز تشجيع الاستثمار العقاري من شأنها تعزيز العمل اللائق، من خلال تقديم المساعدة للحصول على تمويل الاستثمار العقاري، تقديم الاستشارة فيما يتعلق بقوانين العمل المحلية والعالمية، التأكيد على السلامة المهنية للعمال وذلك من خلال تطبيق معايير العمل الدولية، والتحقق خلال أيام العمل، 25 تشجيع العمل في قطاعات الاستدامة العقارية، 26 التأكيد على خلق فرص العمل المحلية وذلك في كل مراحل المشروع، وتشجيع المرأة على العمل في قطاعات الاستدامة العقارية. 27

مما سبق يتبين أن القوانين الخاصة بالاستثمار في المباني الخضراء في الإمارات تساهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل البناء المستدام، والتصميم البيئي، وتركيب وصيانة الأنظمة الخضراء، مما يوفر فرص عمل متنوعة للعمال. كما أن المباني الخضراء تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز العمل اللائق وتحسين مستوى المعيشة للعمال، من خلال تقديم حوافز مالية للشركات التي تلتزم بمعايير المباني الخضراء، مما يعزز من قدرتها على الاستثمار في تحسين بيئة العمل. كما تؤدي هذه الحوافز المالية إلى زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وتساهم كذلك القوانين الخاصة بالاستثمار في المباني الخضراء في تعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تشجيع المرأة على العمل في قطاعات الاستدامة العقارية. ونتيجة لذلك فإن المباني الخضراء في الإمارات تساهم في خلق بيئة عمل ملائمة تعزز العمل اللائق، كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2-1-3 تجربة كوريا الجنوبية

أصبحت كوريا الجنوبية مثالا يحتذى به للدول الناشئة التي تسعى للحصول على موطن قدم في الاتجاهات الخضراء. وذلك من خلال "الصفقة الخضراء الجديدة" التي تهدف إلى تسريع انتقال كوريا الجنوبية من اقتصاد الكربون إلى اقتصاد منخفض الكربون، 28 وخلق ما يقرب من 960000

فرصة عمل خضراء، وتوضيح أولويات الاستثمار، في قطاعات تدوير النفايات والطاقة المتجددة.²⁹ بالنسبة لتطوير التصنيع وإعادة تدوير النفايات طورت كوريا الجنوبية هذه الصناعة بعد أن حظرت الصين شراء نفاياتها في سنة 2018، مما أجبر كوريا الجنوبية على تبني سياسة جديدة للتمكن من تطوير أنظمة إلكترونية لجمع النفايات وإعادة استخدامها والتي يتم من خلالها فرض غرامات على المخالفين؛ يتم تحويل هذه النفايات إلى أسمدة أو مصادر طاقة مختلفة. كما يسمح هذا النظام على سبيل المثال بتوليد 60٪ من النفايات لإعادة تدويرها. هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، وهي صورة نموذجية لما تبذله الحكومة للاستفادة من أحدث التقنيات المتاحة لها. وبالنسبة للطاقات المتجددة تتطلع كوريا الجنوبية للاستثمار في اقتصاد الهيدروجين، لتحقيق الحياد الكربوني، وقد أطلقت الحكومة سنة 2020 برنامجاً لمدة سنة كاملة في هذا المجال، مما يقلل بشكل كبير من الانبعاثات. حيث تخطط كوريا الجنوبية لبناء ثلاث مدن للطاقة الهيدروجينية.³⁰

مطلع سنة 2020، قامت كوريا الجنوبية بتبني اقتصاد الهيدروجين من خلال قانون إدارة سلامة الهيدروجين والذي يشكل الأول من نوعه على المستوى الدولي، كما أنه وفر الإطار القانوني للحكومة بما في ذلك الإعانات المقدمة من كوريا الجنوبية وتقديم الخدمات للصناعة. ومن المتوقع أن يخلق هذا الاستثمار 51000 فرصة عمل.³¹ حيث فتح تحول كوريا الجنوبية آلاف الوظائف في قطاعات جديدة، مثل إنتاج الطاقة النظيفة مثل منشآت الألواح. كما تعد مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء، ومنشآت بناء بطاريات الليثيوم للتخزين والتصنيع، ومراكز التطوير لتركيبات الإضاءة، كلها أمثلة على المخزونات الهائلة والقدرة التشغيلية التي تسمح للصناعات الخضراء بإنشائها؛ كما يكمل الاستثمار في التنمية البشرية كل هذه الخطوات.

تمكن كوريا الجنوبية من تحقيق الأهداف المسطرة في سياستها لاقتصاد الهيدروجين، سيجعلها رائدة في مجالات جديدة للطاقات المتجددة، ووفقاً للحكومة فإن نمو القطاع الصناعي سيخلق 420 ألف فرصة عمل جديدة آفاق 2030.³²

كما تم تطوير Eco job الذي يديره المعهد الكوري للصناعة والتكنولوجيا البيئية، وهو سوق العمل المتخصصة في الوظائف الخضراء أو البيئية، وهي الأكثر دقة.³³

2-1-4 تجربة أمريكا

خصصت أمريكا مبالغ كبيرة في مجال الاستثمارات الخضراء بموجب القانون الأمريكي الخاص

بإعادة الاستثمار لسنة 2009، بما في ذلك تدريب العمال ورواد الأعمال في القطاعات الخضراء خاصة في مجال الطاقة المتجددة وفي مجال المباني الخضراء.³⁴

بالنسبة للعمالة في الطاقات المتجددة في أمريكا فقد بلغت 786 سنة 2017،³⁵ وقد شهد قطاع طاقة الرياح في أمريكا ارتفاعا في التوظيف إلى ما يقرب من 105500 سنة 2017 نتيجة السياسات المعتمدة، وخاصة تمديد الإعفاءات الضريبية.³⁶

كما بلغ إنتاج الطاقة المتجددة في أمريكا سنة 2020 نسبة 17.5٪، حيث بلغت العمالة في مجال الطاقات المتجددة 838 وظيفة في سنة 2020.³⁷

2-1-5 تجربة فرنسا

خصصت فرنسا مبالغ كبيرة لدعم الاستثمارات الخضراء، وذلك بموجب الاتفاقية الخاصة بالبيئة والتي تولد عنها خلق ما يزيد عن 300 وظيفة مباشرة بحلول سنة 2012.³⁸

كما تحتل فرنسا مكانة رائدة في الاتحاد الأوروبي في ترقية واستغلال الطاقة المتجددة. وقد وضع قانون الطاقة لسنة 2005 المبادئ التوجيهية لسياسة الطاقة، كما يتطلب من داعمي الطاقة المتجددة بلوغ 10٪ من هيكل استهلاك الطاقة سنة 2010. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد منطقة ترقية طاقة الرياح حيث تم وضع آلية التسعير من قبل الحكومة. ونص مخطط تنمية الطاقة المتجددة لسنة 2008 على إعفاء الألواح الشمسية التي تقل مساحتها عن 30 مترا مربعا من الضرائب. وقد تم من خلال قانون سنة 2010 تعديل الأحكام السابقة لترقية طاقة الرياح وتشجيع استغلال طاقة الرياح على نطاق واسع في مناطق مناسبة، حيث بلغ إنتاج الطاقة المتجددة في فرنسا سنة 2020 نسبة 0.2٪.³⁹

2-2 تجارب الجزائر في خلق الوظائف الخضراء

تعمل الجزائر على مواجهة ارتفاع نسبة البطالة، والتي تعاني منها الجزائر كغيرها من الدول العربية، لذلك من أجل خلق فرص عمل جديدة لابد من تشجيع الاستثمارات الخضراء في القطاعات الأكثر قابلية للتخضير التي تتمثل في الطاقات المتجددة، الزراعة المستدامة، المباني الخضراء، تسيير المياه، السياحة المستدامة، وتدوير النفايات.

2-2-1 قطاع الطاقات المتجددة

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من أجل خلق فرص عمل جديدة، من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى ترقية الطاقات المتجددة. ولكن يلاحظ أن الجزائر تعتمد في هذه الاستثمارات بشكل كبير على الطاقة الشمسية، على الرغم من أن الجزائر

لديها الكثير من الموارد الأخرى، لذلك فإن التنويع ضروري في الاعتماد على هذه الموارد. وخاصة طاقة الرياح التي توجد مواردها في مناطق مختلفة من الجزائر. 40 كما يرجع الانخفاض في مستوى الإنتاجية في الصناعة التحويلية، إلى حد كبير إلى الانخفاض في قطاع الهيدروكربونات بمقدار النصف من سنة 2014، وانخفض سنة 2018 إلى 01٪ ولاسيما في القطاع العام. 41

نتيجة لذلك فإنه لا توجد سياسات لدعم الاستثمارات في الطاقات المتجددة في الجزائر، منها تقديم الضمانات المالية والإعفاء من الرسوم الضريبية. إضافة إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية نتيجة قدرة التصنيع المحلية المحدودة لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات الدولية بسبب نقص تأهيل الموارد البشرية التقنية المحلية. وكذلك نقص تمويل البحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقات المتجددة. كما أن مشاركة القطاع الخاص في الطاقات المتجددة في الجزائر مقيدة كذلك.

مما سبق يتبين أن القوانين الخاصة بالطاقات المتجددة تساهم في خلق الوظائف الخضراء. حيث تؤكد هذه القوانين على تعزيز الطاقة المتجددة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما تساهم الاستثمارات في الطاقة المتجددة في تحسين ظروف العمل ورفع الأجور. ولكن هذه القوانين لا تتضمن الحوافز المالية أو الإعانات الكافية لتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة، مما قد يؤثر سلباً على قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ضرورة اعداد برامج تدريب وتأهيل فعالة تضمن امتلاك العمال للمهارات اللازمة للعمل في قطاع الطاقات المتجددة. ذلك أنه إذا لم يتم مراعاة التأهيل والتدريب، فإن فرص العمل التي قد تتولد عن هذه المشاريع قد لا تكون متاحة لكل العمال، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة. كما يجب أن تتضمن هذه القوانين وسائل فعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تعمل الشراكات الفعالة على تعزيز تنمية قطاع الطاقات المتجددة وزيادة فرص العمل. مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2-2-2 قطاع الزراعة

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي في إنتاجها الزراعي، نتيجة نقص المعدات اللازمة أو عدم القدرة على ميكنة هذا القطاع. كما يوجد في الجزائر كذلك جزء كبير من العمالة التي يمكن استخدامها في القطاع الزراعي؛ لكن لا يزال هناك نقص في العمالة في هذا القطاع، حيث تتجه العمالة إلى العمل في قطاع الخدمات أين يوجد الاستقرار، التأمين وكافة

الحقوق العمالية. لذلك يمكن القول أن القطاع الزراعي في الجزائر يشهد نقصا في اليد العاملة؛ على الرغم من تسارع وتيرة الاستثمار العام والخاص في القطاع.⁴²

كما أن القطاع العام هو الجهة المختصة والمشارك الوحيد في الزراعة العضوية في الجزائر، ولم يكن هناك تقدم متوقع حتى الآن في المجال التشريعي وكذلك في السياسات. ويخضع قطاع الزراعة العضوية في الجزائر لقانون الإرشاد الزراعي والمرسوم رقم 260/13 الذي يحدد الإطار العام للنظام الذي يعترف بجودة المنتجات الزراعية من خلال العلامات المستعملة والعلامات الزراعية الأخرى والمنتجات الزراعية العضوية؛ وعلى الرغم من وجود السياسات لدعم الزراعة العضوية ولكنها غير محددة بوضوح. وقد تم إنشاء اللجنة التوجيهية للزراعة العضوية في سنة 2013 لتبني سياسات لتعزيز ونشر طرق الإنتاج العضوي على المستوى التنظيمي والتقني.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المزارعين المهتمين بالمنتجات العضوية.⁴³

بمقارنة كوريا الجنوبية بالجزائر يمكن القول أن العمالة في كوريا الجنوبية معظمها يتقدم في العمر، 44 أما في الجزائر هي في الغالب شابة وليست مكلفة مثل كوريا الجنوبية، كما أن العمالة في الجزائر أرخص منها في الدول المتقدمة هذا يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في السوق وأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية.

2-2-3 قطاع المباني الخضراء

يسعى المشرع الجزائري إلى إنشاء المباني بالاعتماد على التقنيات المختلفة للطاقات المتجددة وضرورة تحسين استخدامها. وذلك من خلال صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، 45 والقانون رقم 02/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وهيئتها.⁴⁶ وهو نقلة نوعية في تشريعات سياسة المدينة. كما يؤكد المشرع الجزائري على حماية البيئة وتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما تحققه المباني الخضراء من خلال الأبعاد التنموية المستدامة.

ومن خلال استقراء هذه القوانين يمكن القول أنه لا يوجد تعريف للمدينة الخضراء، ذلك أن المشرع الجزائري لم يذكر المدينة الخضراء أو المباني الخضراء، ولم يتطرق إليها لا صراحة ولا ضمنا. غير أنه يتضح أن هناك سمة مشتركة بين الطاقات المتجددة وخصائص المدن الخضراء، وهي كفاءة استخدام الطاقة في البناء. حيث أنه بموجب المادة 32 من القانون رقم 07/06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/22، 47 تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 101/09 والمتعلق بتنظيم وكيفيات منح الجائزة الوطنية للمدينة

الخضراء.48 الذي أشار إلى أن جائزة المدينة الخضراء الوطنية هي نتاج المزج بين المباني والمساحات الخضراء، وضرورة إدخال عنصر الاخضرار على المباني.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع العقارات هو القطاع الأقل كثافة في العمالة سنة 2001، وقد ارتفعت حصة القطاع بعد ذلك إلى 17٪ سنة 2018، مدفوعا بشكل خاص بالاستثمار العام.49

مما سبق يمكن القول أنه لا توجد إستراتيجية للمباني الخضراء كمنظومة متكاملة كما هو الأمر في رؤية الإمارات سنة 2021، وإنما يدعو المشرع الجزائري إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة في إنشاء المباني. ذلك أنهذه القوانين توفر إطارا قانونيا مهما للمباني الخضراء؛ ولكنها لا توفر حوافز مالية كافية للمستثمرين في هذا القطاع، مما قد يعيق جذب الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاع المباني الخضراء. لذلك يجب أن تتضمن هذه القوانين آليات لمراقبة وتقييم دور المباني الخضراء في الاستدامة البيئية، وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. ذلك أنه دون نظام تقييم فعال، قد يكون من الصعب أن تساهم القوانين الخاصة بالمباني الخضراء في خلق فرص عمل خضراء وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تشمل السياسات برامج تدريبية لتأهيل العمال محليا في مجالات المباني الخضراء والتقنيات المستدامة. وكذلك تعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص. ذلك أن إنشاء آليات لتقييم دور المباني الخضراء في الاستدامة البيئية، وكذلك دعم الاستثمارات في المباني الخضراء، وتوفير الحوافز المالية، من شأنه أن يعزز المساهمة في خلق وظائف خضراء مستدامة.

4-2-2 قطاع المياه

من خلال صدور القانون رقم 12/05، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/08 والأمر رقم 02/09، تم إحراز تقدم كبير في القدرة على الاستفادة من سدود المياه السطحية وربط سكان المدن بشبكات مياه الشرب، وفق شروط تسخير الموارد المائية، كما تم وضع إطار قانوني للإشراف على استخدام المياه المعالجة للري وفقا لمتطلبات الأمن الصحي والبيئي.50 كما ينظم هذا القانون أحكام عقد الامتياز وقد تضمنت المادة 77 منه عقود الامتياز المتعلقة بإنجاز منشآت مخصصة لاستخدام المياه العادمة المصفاة للأغراض الزراعية أو الصناعية،51 وعقود الامتياز المتعلقة بتسيير الخدمات العمومية للمياه للمنشآت الصناعية، من خلال جمع المياه القذرة وتصريفها.52

مما سبق يتبين أن هذا القانون يساهم في تحسين استغلال الموارد المائية، كما يساهم في خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع. من خلال تعزيز استخدام المياه بشكل فعال ومستدام، مما يترتب عنه تنمية مهارات العمال وزيادة الوظائف الخضراء في قطاعات الاستدامة البيئية. ويتطلب العمل

في هذه القطاعات مهارات متنوعة، مما يساهم في خلق الوظائف الخضراء وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع. ومن خلال هذه الأنشطة يمكن تحقيق فوائد بيئية واقتصادية حيث تساهم هذه الأنشطة في خفض التأثيرات السلبية على البيئة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة.

كما تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2014 يشجع الاستثمار في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.⁵³

2-2-5 قطاع السياحة المستدامة

ينص القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على جملة من الأهداف منها توفير بيئة مناسبة ومشجعة ومحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وكذلك توفير الحوافز المالية وبذل الجهود لتوفير وتحسين الخدمات السياحية.⁵⁴ كما يساهم القانون رقم 01/03 في دعم الاستثمار في السياحة وفق المادة 18 منه، وذلك من خلال توفير المساعدة المالية والحوافز الضريبية، والسعي لإنشاء جميع التسهيلات التي من شأنها أن تساعد على الاستثمار في السياحة.⁵⁵ ونظرا لأن العوامل البشرية المؤهلة تلعب دورا مهما في تعزيز وترقية الخدمات السياحية، فإن القانون رقم 01/03 ينص وفقا للمادة 22 منه على إنشاء مؤسسات للتدريب والتكوين في هذا القطاع.⁵⁶

وقد ارتفع عدد العمال في قطاع السياحة إلى 309500 عامل سنة 2019، حيث بلغ عدد العمال 648700 عامل مباشر وغير مباشر من إجمالي عدد العاملين في السياحة سنة 2019. ولكن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من غياب تأهيل العمال. ذلك أن نسبة العمال غير المؤهلين في هذا القطاع في الجزائر تقدر بـ 66٪،⁵⁷ في حين تسمح المعايير الدولية المطبقة في قطاع السياحة بـ 20٪ فقط لهذا النوع من العمالة، بالنظر إلى ارتباط خدمات هذا النشاط بالعنصر البشري أكثر من غيرها.⁵⁸

يمكن القول أن هذا القانون يساهم في تعزيز التنمية المستدامة للسياحة، مما يؤدي إلى خلق المهن الخضراء التي تدعم الحفاظ على البيئة. وتساهم في تعزيز العمل اللائق وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع. ويمكن القول أن قطاع السياحة المستدامة في الجزائر يتطلب تنمية التدريب والتأهيل للعمال في هذا القطاع. لضمان فعالية القوانين الخاصة بقطاع السياحة المستدامة في خلق فرص عمل خضراء وتحقيق التنمية المستدامة. ذلك أنه دون تأهيل، قد لا تكون هناك عمالة قادرة على تلبية متطلبات السياحة المستدامة، مما يؤثر سلبا على فرص العمل المتاحة وتنمية قطاع السياحة المستدامة.

2-2-6 قطاع تدوير النفايات

من أجل لتدعيم الاقتصاد الأخضر، يلزم المشرع الجزائري منتجي النفايات أو حائزها إبرام عقود مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بموجب المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 372/02 المتعلق بنفايات التغليف.⁵⁹ ويستفيد المستثمرون في مجال إعادة التدوير من الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمستثمرين التمتع بمزايا إضافية، لأن الاستثمار في هذا المجال هو من الاستثمارات التي تساهم في حماية البيئة وحماية الموارد الطبيعية، بالاعتماد على تكنولوجيات خاصة، بالنظر لكون قطاع تدوير النفايات من أكثر القطاعات قابلية للتخضير. وقد تبنت الجزائر العديد من المخططات لتسيير النفايات، بهدف تحسين ظروف العمل في قطاع تدوير النفايات.

مما سبق يتبين أن المشرع الجزائري يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار في قطاع إعادة تدوير النفايات، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى تعزيز العمل اللائق، من خلال تحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل مستدامة في هذا القطاع، ودعم استخدام تقنيات مستدامة، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل آمنة للعمال. ذلك أن المشرع الجزائري يسعى إلى تحقيق توازن بين حماية البيئة وتوفير العمل اللائق، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن القول أن المشرع الجزائري وضع إطارا قانونيا لتنظيم قطاع تدوير النفايات؛ إلا أن مشاركة القطاع الخاص لا تزال تتعرض للعراقيل، مما يؤثر سلبا على القدرة على إنشاء الأعمال وتوفير فرص العمل في هذا القطاع نتيجة البيئة التنظيمية والإجراءات المعقدة. بالإضافة إلى عدم مراعاة كيفية دعم وتنمية المهارات اللازمة للعاملين في هذا القطاع.

وكذلك تعزيز الشراكة بين القطاعات المختلفة، ذلك أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تساهم في تعزيز خلق الوظائف الخضراء.

خاتمة:

نستنتج أن مبادرة الوظائف الخضراء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، من خلال خلق المهن الخضراء في قطاعات الطاقات المتجددة، الزراعة العضوية، المباني الخضراء، تدوير المياه، السياحة المستدامة، وتدوير النفايات. حيث تلعب التشريعات التي تدعم التنمية المستدامة دورا أساسيا في خلق المهن

الخضراء من خلال وضع القوانين والسياسات التي تدعم التنمية المستدامة وتحسين استغلال الموارد. كما تشمل هذه القوانين تحفيز الاستثمار في القطاعات المختلفة، وتقديم الحوافز للمشاريع التي تلتزم بالحماية البيئية، مما يساهم في خلق بيئة عمل آمنة. وقد تبنت الدول المتقدمة والنامية مبادرة الوظائف الخضراء مع مراعاة الاختلافات في القدرات والفرص والتحديات من دولة لأخرى، والتأكيد على دور الاستثمارات الخضراء في تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. من خلال اعتماد العديد من السياسات والقوانين لتعزيز الانتقال إلى المهن الخضراء وضمان حقوق العمال فيها. وقد اعتمدت الجزائر على مجموعة من السياسات والقوانين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وخلق المهن الخضراء؛ كما أنجزت العديد من المشاريع في مختلف القطاعات؛ إلا أنه لضمان الانتقال إلى المهن الخضراء في الجزائر يجب تبني سياسات شاملة تشمل التشريعات التي تساهم في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، استغلال الموارد المتاحة، وتعزيز التنمية المستدامة.

النتائج:

- يساهم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في خلق المهن الخضراء.
- تساهم التشريعات التي تدعم التنمية المستدامة في خلق المهن الخضراء من خلال دعم الأنشطة التي تساهم في حماية البيئة، وتقليل الانبعاثات، وتعزيز الاقتصاد الأخضر.
- تساهم الوظائف الخضراء في تخفيض الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، مع معالجة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص العمل المستدامة في مختلف القطاعات.
- تبنت العديد من الدول سياسات وقوانين للانتقال للمهن الخضراء وضمان حقوق العمال، ومنها حق العمال في بيئة عمل آمنة.
- سنت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة وتبنت العديد من البرامج للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- تتمثل أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر التي يمكن أن تساهم في خلق فرص عمل خضراء في الجزائر في الطاقات المتجددة، الزراعة العضوية، المباني الخضراء، تدوير المياه، السياحة المستدامة، وتدوير النفايات.

التوصيات:

- تحفيز الاستثمارات الخضراء من خلال تقديم الحوافز المالية التي تدعم القطاعات الخضراء لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الخضراء.

- تكوين الموارد البشرية للانتقال للمهن الخضراء من خلال برامج التدريب على المهارات والقدرات اللازمة بشكل يزيد من نسبة العمالة الخضراء، ويسهم في نجاعة برامج للانتقال للمهن الخضراء التي تهدف إلى التحول الأخضر.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار في القطاعات التي تساهم في خلق الوظائف الخضراء.
- إقامة الشراكة مع الدول الرائدة في مجال الوظائف الخضراء.
- ضرورة الالتزام بحماية البيئة وحماية حقوق العمال في مجال الوظائف الخضراء.
- تبني سياسات وطنية تساهم في الانتقال إلى الوظائف الخضراء وتدعم القطاعات الخضراء من خلال تشجيع الاستثمار في المشاريع الخضراء.

¹-محمد أمين بلعرج، 2020، الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف الواقع والأفاق في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 81.

²-عبد المالك طوريش ولبنى بن لحرش، 2020، الوظائف الخضراء: ثمرة التطبيق السليم لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف الواقع والأفاق في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 63.

³-مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013، جنيف، 2013، ص 22.

⁴-محمد أمين بلعرج، المرجع السابق، ص 82.

5-Mihaela-Roberta Stanef-Puică and others, Green Jobs-A Literature Review, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2022, 19, 7998, <https://doi.org/10.3390/su13074074>, p 02.

⁶-مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 95.

⁷-حجلة سعيدة حازم، 2022، الوظائف الخضراء في الاتحاد الأوروبي بالإشارة إلى مجموعة تجارب، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 04، ص 70-84، الجزائر، ص 76.

8-Stefan Speck and Roberto Zoboli, lectures in ecological economics and sustainability the green economy in europe in search for a successful transition, p 141.

⁹-عبد المالك طوريش ولبنى بن لحرش، المرجع السابق، ص 63.

¹⁰-عبد المالك طوريش ولبنى بن لحرش، المرجع نفسه، ص 65.

¹¹-مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 95.

12-Dongdong Song and others, Review of Renewable Energy Subsidy System in China, Energies, 2022, 15, 7429, <https://doi.org/10.3390/en15197429>, p 07.

13-Junxia Liu, China's renewable energy law and policy: A critical review, Renewable and Sustainable Energy, Energy Reviews, 2019, 99, <https://doi.org/10.1016/j.rser.2018.10.007>, p 213.

14-Ibid, p 213.

- 15-Dongdong Song and others, Op.cit, p 07.
- 16-Junxia Liu, Op.cit, p 213.
- 17-Dongdong Song and others, Op.cit, p 07.
- 18-Ibid, p 09.
- 19-International Renewable Energy Agency (IRENA), p 14.
- 20-Ibid, p 16.
- 21-Irena, Renewable Energy and Jobs, Annual Review 2021, 12 Million Jobs in 2020, Special Edition, Labour and Policy Perspectives, International Labour Organization, Embargoed, 21 October 2021, p 34.
- 22-www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/.
- 23-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأموال، 2014، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، الطبعة الثانية، إصدارات مركز تشجيع وإدارة الاستثمار العقاري، دبي، الإمارات، ص 21.
- 24-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأموال، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، المرجع نفسه، ص 23.
- 25-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأموال، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، المرجع نفسه، ص 33.
- 26-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأموال، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، المرجع نفسه، ص 34.
- 27-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأموال، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة العقارية، المرجع نفسه، ص 33.
- 28-Troy Stangarone, South Korean efforts to transition to a hydrogen economy, Clean Technologies and Environmental Policy, 2021, 23, <https://doi.org/10.1007/s10098-020-01936-6>, p 513.
- 29-Kyungho Song and others, Matching and Mismatching of Green Jobs: A Big Data Analysis of Job Recruiting and Searching, Sustainability, 2021, 13, 4074, <https://doi.org/10.3390/su13074074>, p 05.
- 30-Troy Stangarone, Op.cit, p 512.
- 31-Ibid, p 513.
- 32-Ibid, p 510 .
- 33-Kyungho Song and others, Op.cit, p 06.
- 34-مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 71.
- 35-International Renewable Energy Agency (IRENA), Op.cit, p 14.
- 36-Ibid, p 18.
- 37-Irena, Renewable Energy and Jobs, Annual Review 2021, Op.cit, p 34.
- 38-مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 70.
- 39-Irena, Renewable Energy and Jobs, Annual Review 2021, Op.cit, p 34.
- 40-United Nation, economic commission for Africa, Algeria steps, Structural transformation, employment, production and society, 2019, p19.
- 41-Ibid, p 19.
- 42-Ibid, p 18.
- 43-Mediterranean Organic Agriculture Network–Report 2019, moan.iamb.it, p 81.
- 44-Troy Stangarone, Op.cit, p 510.
- 45-قانون رقم 06/06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق ل 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 مؤرخة في 12 صفر عام 1427 هـ الموافق ل 2006/03/12، ص 16.
- 46-قانون رقم 02/08 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 هـ الموافق ل 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتمهيتها، الجريدة الرسمية العدد 34 مؤرخة في 01 ربيع الأول عام 1423 هـ الموافق ل 2002/05/14، ص 05.

⁴⁷-قانون رقم 06/07 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 13/05/2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/22 مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق ل 20/07/2022، الجريدة الرسمية العدد 49 مؤرخة في 21 ذي الحجة عام 1443 هـ الموافق ل 20/07/2022، ص 11.

⁴⁸-مرسوم تنفيذي رقم 101/09 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 10/03/2009 المتعلق بإجراءات منح الجائزة الوطنية للمدينة الخضراء، الجريدة الرسمية العدد 16 مؤرخة في 18 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 15/03/2009، ص 05.
49-United Nation, economic commission for Africa, Op.cit, p19.
50-United Nations econcmic commission office for North Africa, the green economy in Algeria 2015, https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-_algeria, p 05.

⁵¹-قانون رقم 12/05 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 هـ الموافق ل 04 غشت سنة 2005 يتعلق بالمياه، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/08 والأمر رقم 02/09، مؤرخ في 29 رجب عام 1430 هـ الموافق ل 22/07/2009، الجريدة الرسمية العدد 44 مؤرخة في 04 شعبان عام 1430 هـ الموافق ل 26/07/2009، ص 12.

⁵²-قانون رقم 12/05 المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/08 والأمر رقم 02/09، المرجع نفسه، ص 12.
53-United Nations econcmic commission office for North Africa, Op.cit, p 07.

⁵⁴-قانون رقم 01/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 17/02/2003، يتعلق بالتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 11 مؤرخة في 18 ذي الحجة عام 1426 هـ الموافق ل 19/02/2003، ص 06.

⁵⁵-قانون رقم 01/03، المرجع نفسه، ص 07.

⁵⁶-قانون رقم 01/03، المرجع نفسه، ص 07.

57-World Travel and Tourism Council Data, 2019.

58-The Travel and Tourism Competitiveness Report, 2017.

⁵⁹-مرسوم تنفيذي رقم 372/02 مؤرخ في 06 رمضان عام 1423 هـ الموافق ل 11/11/2002، يتعلق بنفايات التغليف،

الجريدة الرسمية العدد 74 مؤرخة في 08 رمضان عام 1423 هـ الموافق ل 13/11/2002، ص 12.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

-قانون رقم 08/02 مؤرخ في 25 صفر عام 1423 هـ الموافق ل 08/05/2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتجهيزتها، الجريدة الرسمية العدد 34 مؤرخة في 01 ربيع الأول عام 1423 هـ الموافق ل 14/05/2002.

-قانون رقم 01/03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 17/02/2003، يتعلق بالتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 11 مؤرخة في 18 ذي الحجة عام 1426 هـ الموافق ل 19/02/2003.

-قانون رقم 12/05 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 هـ الموافق ل 04/06/2005 يتعلق بالمياه، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/08 والأمر رقم 02/09، مؤرخ في 29 رجب عام 1430 هـ الموافق ل

2009/07/22، الجريدة الرسمية العدد 44 مؤرخة في 04 شعبان عام 1430 الموافق ل
2009/07/26.

-قانون رقم 06/06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق ل 20/02/2006 يتضمن القانون
التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 مؤرخة في 12 صفر عام 1427 هـ الموافق ل
2006/03/12.

-قانون رقم 06/07 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 هـ الموافق ل 13/05/2007 يتعلق بتسيير
المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/22 مؤرخ في 21 ذي الحجة
عام 1443 هـ الموافق ل 20/07/2022، الجريدة الرسمية العدد 49 مؤرخة في 21 ذي الحجة عام
1443 هـ الموافق ل 20/07/2022.

-مرسوم تنفيذي رقم 372/02 مؤرخ في 06 رمضان عام 1423 هـ الموافق ل 11/11/2002، يتعلق
بنفايات التغليف، الجريدة الرسمية العدد 74 مؤرخة في 08 رمضان عام 1423 هـ الموافق ل
2002/11/13.

-مرسوم تنفيذي رقم 101/09 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 10/03/2009 المتعلق
بإجراءات منح الجائزة الوطنية للمدينة الخضراء، الجريدة الرسمية العدد 16 مؤرخة في 18 ربيع
الأول عام 1430 هـ الموافق ل 15/03/2009.

ثانيا: المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

-حكومة دبي، إدارة الأراضي والأملالك، 2014، نحو مجتمعات مستدامة مبادرة دبي للاستدامة
العقارية، الطبعة الثانية، إصدارات مركز تشجيع وإدارة الاستثمار العقاري، دبي، الإمارات.

2-المقالات:

-حازم حجلة سعيدة، 2022، الوظائف الخضراء في الاتحاد الأوروبي بالإشارة إلى مجموعة تجارب،
مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 04، ص 70-84، الجزائر.

3-المدخلات:

-بلعرج محمد أمين، 2020، الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق، مجلة قانون العمل
والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تضيير

الوظائف الواقع والأفاق في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

-طويرش عبد المالك وبن لحرش لبنى، 2020، الوظائف الخضراء: ثمرة التطبيق السليم لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف الواقع والآفاق في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

4- التقارير:

-مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013، جنيف، 2013.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- Liu Junxia, China's renewable energy law and policy: A critical review, Renewable and Sustainable Energy, Energy Reviews, 2019, 99, <https://doi.org/10.1016/j.rser.2018.10.007>.
- Song Dongdong and others, Review of Renewable Energy Subsidy System in China, Energies, 2022, 15, 7429, <https://doi.org/10.3390/en15197429>.
- Song Kyunggho and others, Matching and Mismatching of Green Jobs: A Big Data Analysis of Job Recruiting and Searching, Sustainability, 2021, 13, 4074, <https://doi.org/10.3390/su13074074>.
- Speck Stefan and Zoboli Roberto, lectures in ecological economics and sustainability the green economy in europe in search for a suxxaessful transition.
- Stanef-PuicăMihaela-Roberta and others, Green Jobs—A Literature Review, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2022, 19, 7998, <https://doi.org/10.3390/su13074074>.
- Stangarone Troy, South Korean efforts to transition to a hydrogen economy, Clean Technologies and Environmental Policy, 2021, 23, <https://doi.org/10.1007/s10098-020-01936-6>.
- International Renewable Energy Agency (IRENA).
- Irena, Renewable Energy and Jobs, Annual Review 2021, 12 Million Jobs in 2020, Special Edition, Labour and Policy Perspectives, International Labour Organization, Embargoed, 21 October 2021.
- Mediterranean Organic Agriculture Network—Report 2019, moan.iamb.it.
- United Nations econcmic commission office for North Africa, the green economy in Algeria 2015, https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge_algeria, p 03.
- United Nation, economic commission for Africa, Algeria steps, Structural transformation, employment, production and society, 2019.
- World Travel and Tourism Council Data, 2019.
- The Traveland Tourism Competitiveness Report, 2017.
- www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/